Vol-01,Iss-04 Nov 2017
ISSN : 2571-9858
(P:173-P:189)

مداخل تعزيز التنافسية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الإشارة إلى حالة ولاية غليزان

أ.بوعقل مصطفى / Bouakel.mustapha@gmail.com– مخبر تسيير المؤسسات جامعة سيدي بلعباس -الجزائر
د. مباركي سميرة / Sam_mebarki@yahoo.fr – مخبر تسيير المؤسسات جامعة سيدي بلعباس -الجزائر
أ.د. بن سعيد محمد/ Benssaide@yahoo.fr – مخبر تسيير المؤسسات جامعة سيدي بلعباس -الجزائر

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز المداخل التي تنتهجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد التعايش مع إفرازات بيئة الأعمال المعاصرة، وتكييف نسقها بشكل يضمن استمراريتها ويعزز من قدرتها التنافسية.

وقد تطلب الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي في استعراض الإجراءات والتدابير التي انتهجتها الجزائر قصد النهوض بهذا القطاع، فضلا عن الوقوف على محاور وأبعاد الاستراتيجية الجديدة الموجهة للمؤسسات الصناعية، كما تم اللجوء إلى المنهج الإحصائي لتحليل البيانات المجمعة بواسطة استبيان شمل 20 عينة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية بولاية غليزان، حيث تم معالجة آراء مديري هذه المؤسسات على برنامج Excel 2013 وبرنامج SPSS v.23.

وتوصلت الدراسة إلى أن هذا النمط من المؤسسات يفتقر إلى المقومات المتقدمة والمستدامة كتدني مستوى الذكاء الصناعي وضعف مناهج البحث والتطوير، فضلا عن عدم قدرتها على رصد تطورات المحيط، الأمر الذي انعكس سلبا على إمكانية خلق تصور استراتيجي جديد لحالتها المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القدرة التنافسية، الاستراتيجية الصناعية، المداخل المتقدمة والمستدامة، التغيرات البيئية.

Abstract:

The aim of the study is to shed light on the main approaches adopted by small and medium sized enterprises (SMEs) in order to coexist with the modern business environment, and to adapt their format in order to ensure their continuity and enhance their competitiveness.

The objective was to rely on the descriptive approach in reviewing the procedures and measures implemented by Algeria in order to promote this sector, as well as to identify the axes and dimensions of the new strategy for the industrial SMEs. The statistical approach was also used to analyze the data collected by a survey distributed on sample made of 20 organizations active in the food industry in the state of Relizane, where the responses of the managers of these organizations were treated using Excel 2013 and SPSS v.23.

The study found that this type of SMEs lack advanced and sustainable factors such as low artistic intelligence and weak R&D approaches, as well as its inability to monitor the environmental changes, which has negatively affected the possibility of creating a new strategic vision for its future situation.

Keywords: SMEs, Competitiveness, Industrial Strategy, Advanced and Sustainable Approaches, Environmental Changes.

المقدمة:

أحدثت التطورات المتسارعة في البيئة العالمية خصوصا مع تنامي ظاهرة العولمة تحديات كبيرة دفعت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التفكير في تبني مداخل حديثة قصد تعزيز قدرتها التنافسية، على غرار الأساليب التقليدية التي تقتضي منافسة سعرية حادة للمنتجات التي تعتمد بدرجة عالية على كثافة العمالة، الموارد الطبيعية وبنية أساسية رخيصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبينما واصلت المؤسسات والدول التخصص في الأسواق التي تتسم بالمنافسة الشديدة وقلة حواجز الدخول إليها، كانت عائداتها تتعرض بشكل متزايد للتآكل بسبب انخفاض معدل التبادل التجاري. ومنجهة أخرى، تدخل المؤسسات من خلال الأساليب الحديثة في الاقتصاد العالمي التي ترتكز على الاستثمار في الحلقات العالية من سلسلة القيمة، ويتطلب هذا الأسلوب المنافسة في الابتكار، والبحث والتطوير، والتقدم التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، وكذا تطوير المهارات و الطاقات التكنولوجية.

إشكالية الدراسة:

يعتبر الطريق التقليدي لزيادة القدرة التنافسية المرتكز على عاملي التكلفة و السعر أبرز المداخل المعتمدة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وقد تمكن عدد قليل جداً من هذا النمط حتى الآن من بناء قدرتها التنافسية من خلال التحول إلى التركيز على عوامل الجودة، والمرونة، والتصميم، وإمكانية التعويل على المنتج، وإقامة الشبكات، وفي سياق البحث عن خيارات وبدائل جديدة لتقوية تنافسية هاته المؤسسات تنبثق معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما هي الأسس والمداخل الكفيلة بدعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحديات التي تطرحها بيئة الأعمال المعاصرة ؟**

فرضيات الدراسة:

- يرجع ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى افتقارها للمداخل المتقدمة والمستدامة.
- يعتبر التشخيص المحكم للمتغيرات البيئية مقوما أساسيا لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الوقوف على مسألة مواجهة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتحولات الاقتصادية العالمية، فضلا عن ضرورة تكثيف جهودها للبحث عن أنماط أخرى لتعزيز تنافسيتها وفرض وجودها في ظل اندماج الأسواق، تنامي مستوى الابداع والابتكار، وسيطرة ضوابط اقتصاد المنافسة والعديد من المتغيرات التي قد تكون عاملا حاسما في تحديد مصيرها.

1. أسس ومداخل تطوير القدرة التنافسية

1.1. تعريف القدرة التنافسية:

إن مفهوم القدرة التنافسية يستخدم على نطاق واسع ومستويات متعددة ويخضع لمعايير مختلفة وغير محددة.

أ. **على مستوى الدولة:** التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية، وبالعولمة والاقتراب، وبرط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف.

ب. **على مستوى القطاع:** التنافسية هي قدرة القطاع الانتاجي السلعي أو الخدمي على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، فضلا عن حرية دخول سوق العمل والخروج منها (عامر،2014،ص4).

ج. **على مستوى المؤسسة:** يرى الاقتصادي "Porter" 1990 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على جذب ودعم النشاطات التي تحقق التفوق والتميز على الآخرين(Chosniel, et al, 2014, P.290).

ويعتبر الاقتصادي "Vilev" 2007 أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على توفير تجديدات وتحسينات مستمرة تعمل على خلق وتدعيم ميزة تنافسية مستدامة بناء على التفوق في الأداء الاقتصادي(Sibel, 2015, P.1105).

في حين يعرفها الاقتصادي "Li" 2011، بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المنشودة (العائدات، الحصة السوقية ...) فضلا عن ضمان التنمية والاستمرارية على المدى البعيد(Ramadhilla, 2014, P.309).

2.1. المداخل الحديثة لتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بحسب تصنيف مايكلبورتر "Porter" لمداخل تعزيز تنافسية المؤسسة فإن العوامل الأساسية و العامة لا يمكن أن تؤدي إلى استدامة القدرة التنافسية، ويمكن أن تتآكل المزايا التنافسية في هذه العوامل بسرعة خاصة مع التقدم الفني و التكنولوجي مقارنة بالعوامل المتقدمة و المتخصصة (العباسي، 2003، ص 17-19).

الجدول 1: "تصنيف بورتر للعوامل الدافعة للتنافسية"

العوامل الأساسية	العوامل المتقدمة
هي عوامل ترثها الدولة ولا تحتاج إلى تطويرها من خلال السياسات، وتتضمن: الموارد الطبيعية، الموقع، المناخ، العمالة غير المهرة، ومتوسطة المهارة.	هي عوامل يجب أن يتم بناؤها على مراحل وتتضمن: • بنية أساسية للاتصالات معتمدة على البيانات الرقمية، • قوة عاملة على درجة عالية من التعليم، بحوث جامعية في فروع متطورة.
العوامل العامة	**العوامل المتخصصة**
يمكن أن تستخدم في نطاق واسع من الصناعات وتتضمن: • نظم الطرق العامة، • نظام الإمداد برأس المال المقترض، • الموظفين المثقفين الحاصلين على شهادات جامعية.	تقتصر على صناعات معينة، من أمثلتها: • موانئ متخصصة في مناولة كميات كبيرة من المواد الكيميائية، • معاهد على درجة عالية من التخصص، • إطار من الأفراد على درجة عالية من المهارة والتخصص.

الجدول: محمد فايز العباسي، تنافسية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الأردن،2003، ص21-23.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن مسألة تقوية القدرة التنافسية يمكن حصرها في سبع عناصر أساسية هي(رزيق، بوزعرور، 2002، ص5):

- **الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة:** وتعني الالتزام بمستوى ثابت ومقبول من الجودة والتماشي مع معايير منظمة التقييس الدولية "ISO".
- **التطور التكنولوجي:** ولا يقصد بالتكنولوجيا توفير التجهيزات التي تنتج كميات هائلة وبسرعة فقط، وإنما تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى من التسيير، الانتاج، التسويق والتوجه الاستراتيجي.
- **تكوين اليد العاملة:** إن التعايش مع التغيرات الظرفية السريعة التي تطرأ على بيئة المؤسسة تستوجب تكوين مستمر لليد العاملة قصد رفع كفاءتهم وتحسين أدائهم.
- **تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق:** بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل، ودراسة الطلب على العمل والتوجهات المستقبلية.
- **الاهتمام بالبحث والتطوير:** يجب تفعيل العلاقة بين المنظمات والجامعات ومراكز البحث والتنسيق بينها، فالعنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية وتوليد المعارف العلمية ونقلها واستغلالها، كما تعتبر الأبحاث المصدر الرئيسي لتطوير الكفاءات واستثمار رأس المال البشري.
- **دراسة الأسواق الخارجية:** تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة، ولابد من البحث عن خيارات أكثر تطورا

وتوازنا ودراسة محدودية المخاطر، وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات، عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يكمن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

- **تطوير نظام المعلومات:** إنتاج المعلومات وتداولها وتخزينها وتوثيقها أصبح اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريق الذي ينتهجه الاقتصاد المعاصر، فالتحسينات الهائلة في تقنيات الاتصال هي قوة فعالة في نمو الانتاجية في الدول الصناعية المتقدمة.

ومن منظور آخر تهتم النظريات الجزئية بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجوانب التالية(OCDE, 1999, PP.13-18):

- نوعية تنظيم الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القدرة على استعمال التكنولوجيا والبحوث العلمية؛
- الاستثمار في المعدات والمرونة سواء المتعلقة بالنشاط أو المرونة المالية.

2. آليات دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

1.2. الإجراءات المتخذة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن حصر أهم الإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فيما يلي:

أ. **تأهيل النظام القانوني التشريعي:** بدى الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال(قوريش، 2008، ص1053):

أ.**1. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**01-18المؤرخفي12ديسمبر2001والذي يهدف إلى تذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ.**2.قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001:** كرس هذا القانون المؤرخ في 20 أوت 2001 بموجب الأمر رقم 03/01 الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة منه وقد حل محل القانون 12/93.

ب. **تأهيل النظام الجبائي:** زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001، يمكن أن يستفيد المستثمر من تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة، الاعفاء الضريبي على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات، إضافة إلى تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصارف المتعلقة بالمنشئات الأساسية الضرورية، وتطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 2%.

ج. **تأهيل الجهاز المصرفي:** في هذا الإطار تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تكييفالنظام المالي

والمصرفي، وتفعيله عن طريق لامركزية القرار في منح القروض، وتشجيع فتح بنوك خاصة، كما تم انشاء صناديق جديدة في جانفي 2004 شملت صندوق ضمان القروض،صندوق رأسمال المخاطرة والتمويل الإيجاري(معطى الله، 2006، ص764).

د. **تأهيل العنصر البشري:** تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تم انجاز 72 عملية، منها 60 عملية خصصت لمسيري المؤسسات العمومية. وخصصت الوزارة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني "Pme/Conform" ما يقارب 3 ملايين مارك ألماني، قصد تحسين أعمال المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير فرع الاستشارة. وتتعلق هذه العملية التي انطلقت في أفريل 1992 بتكوين 90 مكونا ألمانيا، والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا.

هـ. **تأهيل المحيط الاداري:** إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تفاعل كل الهيئات الإدارية لتبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية (بن عنتر، 2006، ص164). وساهمت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير هذاالقطاع الحساس، خاصة مع استفادته من غلاف مالي قدره 04 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (بلخباط، 2006، ص638).

و. **تأهيل المحيط الاقتصادي:** في إطار تأهيل المحيط الاقتصادي، ولحل الصعوبات التي تواجهها في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد مشاريعها، قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعادة برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وقد بدأ هذا المشروع في تنفيذه شهر أوت 2005، وتم تخصيص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دينار جزائري.كما تنص المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء المشاتل "حاضنات أعمال"(معطاالله، 2006، ص765).

ز. **تأهيل وتدعيم البنية التحتية:** إن تدعيم البنية التحتية يساعد على تحسين الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي الى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، مما يسمح باكتساب مزايا تنافسية. وتم اعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات، وتجديد الحضيرة الوطنية لسكك الحديدية، بالإضافة الى فتح مجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الاشهار وزيادة كفاءاتها.

2.2. الاستراتيجية الجديدة للمؤسسات الصناعية في الجزائر

أ. المحاور الرئيسية للاستراتيجية الصناعية الجديدة

في إطار بعث الاقتصاد الوطني يتفرع مخطط عمل وزارة الصناعة وترقية الاستثمار الى توجيهات صادرة من الوثيقة الحاملة لـ "استراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي"، حيث شملت عملية اختيار القطاعات المراد ترقيتها عدة مراحل(mdipi.gov.dz/?إحياء-الانتاج,20/05/2017,16:45):

- التعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من قبل السوق الدولية؛
- تحليل القدرة التنافسية للفروع والتي تم تحديدها؛
- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛
- تبيين الاستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

ب. أبعاد الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

تقوم الاستراتيجية الجديدة في الجزائر على بعدين رئيسين هما(mdipi.gov.dz/?إحياءالانتاج,20/05/17,16:45):

البعد الأول: سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الاستراتيجية الصناعية المتبعة التي تدعوالعمل على ثلاثة خطط تكميلية :تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي وترقية صناعات جديدة.

البعد الثاني: ويشمل النشر المكاني للصناعة حيث لم يمكن ان يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية ويجب ان تنتهج رؤية أكثر حداثة مفاهيم مثمرة مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة(ZDII).

ج. مجالات التنمية الصناعية المستهدفة:

تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي :

- **تطوير المؤسسات:** يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصرنة الشركات التي تدخل أهدافها وأنماطها ضمن استراتيجية التصنيع.
- **الابتكار وخلق الأفكار:** سيتم تحضيرووضع جهاز وطني للابتكار (NIS) لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.
- **تنمية الموارد والمهارات البشرية:**يعتبر الرأس المال البشري في نفس المرتبة مع رأس المال المادي، كونأنه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية.
- **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:** تخضع لسياسة حشد المساهمات الخارجية وتوجهيها نحو تمويل الأنشطة ذات رأس المال الضخم ونشر التكنولوجيات الجديدة نتيجة للادخارات الخارجية.

3. دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية بولاية غليزان

قبل التطرق إلى دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية، سنحاول التعريج على توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط الصناعي على مستوى ولاية غليزان من خلال الجدول (2).

الجدول 2: "توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الصناعيعلى مستوى الولاية"

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %	مناصب العمل	النسبة %
1	**الصناعات الغذائية**	57	55,34	1 009	32,91
2	**الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية**	19	18,45	266	8,68
3	**الصلبوالميكانيك**	12	11,65	616	20,09
4	**صناعة مواد البناء**	8	7,77	872	28,44
5	**صناعة الجلود**	3	2,91	34	1,11
6	**صناعة الخشب والورق**	3	2,91	11	0,36
7	**صناعة النسيج**	1	0,97	258	8,41
مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بالولاية		**103**	**100,00**	**3 066**	**100,00**

المصدر: إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية غليزان، السداسي الأول 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غليزان تنشط في الصناعات الغذائية (57 مؤسسة) بنسبة تقدر بـ 55,34%، وتساهم في خلق فرص العمل بـ 1009 منصب بنسبة تقارب 33% ويرجع ذلك إلى المقومات الزراعية والحيوانية التي تتمتع بها الولاية مما أكسبها طابعا فلاحيا محضا، في حين أن المؤسسات التي تنشط في الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية وكذا الصلبوالميكانيك فتمثل 18,45% و11,65% على التوالي، وعلى الرغم من أن صناعة مواد البناء لا تمثل سوى 7,77% من مجموع المؤسسات الصناعية بالولاية إلا أنها تساهم بشكل فعال في توفير مناصب الشغل بعدد يقدر بـ 872 منصب (28,44%)، على غرار صناعة الجلود، صناعة الخشب والورق وكذا صناعة النسيج التي لا يزال عددها قليلا بالولاية.

1.3. منهجية الدراسة الميدانية:

لتحديد الإطار العام للدراسة الميدانية الخاصة بإبراز متطلبات تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعينة الدراسة قمنا بتحديد مجتمع الدراسة، وضع محددات الدراسة ثم الطريقة التي سيتم بها استقصاء البيانات بالشكل الذي يتوافق مع أهداف الدراسة.

أ. طبيعة عينة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على 28 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية على مستوى ولاية غليزان، وقد أسفرت العملية عن استرجاع 23 استمارة وتم استبعاد 3 منها لعدم استيفاء الشروط الشكلية في ملئ الاستبيان، وبذلك أصبحت عينة الدراسة تتكون من 20 مؤسسة. وبهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية قمنا بالاتصال بمديرية الصناعة والمناجم والتي تعاونت بشكل إيجابي في تقديم البيانات اللازمة لنجاح الدراسة، والجدول الموالي يوضح خصائص المؤسسات التي مثلت عينة الدراسة.

الجدول 3: "خصائص عينة الدراسة"

	مؤسسات مصغرة		مؤسسات صغيرة		مؤسسات متوسطة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
العينة	7	%35	9	%45	4	%20	20	%100

المصدر: من إعداد الباحثين

وقد تم الاعتماد على عدد العمال في تحديد عينة الدراسة لما يمتاز به من ثبات نسبي وسهولة توفير المعلومات الخاصة به، ويظهر من خلال الجدول أن عدد المؤسسات المصغرة التي يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 9 عمال يبلغ 7 مؤسسات مصغرة بنسبة 35% من حجم العينة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد عاملها من 10 إلى 49 عاملا فقد قدرت بـ 9 مؤسسات صغيرة وبنسبة 45% من حجم العينة، في حين تمثل المؤسسات المتوسطة الحجم 4 مؤسسات بنسبة 20% من إجمالي المؤسسات المستهدفة.

ب. حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية قصد تحليل الأبعاد الاستراتيجية المتمثلة في:

- تعزيز تنافسية المنتج المحلي؛
- تقليص حجم الواردات من المواد الاستهلاكية؛
- تحقيق الأمن والاكتفاء الذاتي؛
- استغلال المقومات الطبيعية والبشرية لتنمية أقطاب صناعية جديدة بالولاية.

2.3. أدوات الدراسة:

بهدف تحليل التنافسية الصناعية للمؤسسات المكونة لعينة الدراسة تم تصميم استبيان بناء على مجموعة من الدراسات السابقة، ثم تكييفها مع موضوع الدراسة وخصوصيات العينة. وقد تضمن الاستبيان عدة أجزاء

وسنحاول معالجة فقرتين شملت معلومات وخصائص عينة الدراسة، وكذا مداخل تعزيز تنافسية المؤسسة، في شكل أسئلة متعددة الخيارات.كما تم الاعتماد على برنامج Excelإصدار 2013 وكذا برنامج SPSSإصدار 23 قصد معالجة البيانات واستخراج النتائج.

3.3. عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

أ. توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط:

يتبين من خلال الجدول (4) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في صناعة البسكويت قد بلغ 8 مؤسسات ما يمثل 40% من حجم العينة وتساهم في خلق فرص العمل بنسبة 20%، أما المطاحن فقد قدر عددها بـ 4 مؤسسات أي ما يعادل 20% وتساهم بـ 19,81% في العمالة، في حين وبالرغم من قلة المؤسسات التي تنشط في صناعة الحليب ومشتقاته (مؤسستين) إلا أنها تحتل مكانة هامة في توفير فرص الشغل بنسبة تقدر بـ 43,73%.

الجدول 4: "توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط"

رقم	قطاع النشاط	على مستوى الولاية				عينة الدراسة			
		عدد المؤسسات	النسبة %	مناصب العمل	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %	مناصب العمل	النسبة %
1	صناعة البسكويت	21	36,84	202	20,02	8	40,00	137	20,72
2	المطاحن	19	33,33	294	29,14	4	20,00	131	19,81
3	الحليب والمجبنة	4	7,02	301	29,83	2	10,00	289	43,73
4	المشروبات الغازية	3	5,26	34	3,37	2	10,00	29	4,39
5	تحميص القهوة	5	8,77	55	5,45	3	15,00	13	1,97
6	المذابحالصناعية	1	1,75	6	0,59	---	---	---	---
7	العصائر،التغليفاستخراجالملح	3	5,26	116	11,50	1	5,00	62	9,38
8	تصنيعالأعلافالحيوانية	1	1,75	1	0,10	---	---	---	---
	المجموع	**57**	**100,00**	**1 009**	**100,00**	**20**	**100,00**	**661**	**100,00**

المصدر: من إعداد الباحثين

ب. مداخل دعم و تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات محل الدراسة:

قصد تحليل القدرة التنافسية لعينة الدراسة فقد اعتمدنا على خمسة مداخل تم استخلاصها بعد دراسات معمقة في تقرير التنافسية الكونية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من جهة، وبحسب تصنيف "مايكل بورتر" للعوامل المؤثرة على تنافسية المؤسسات من جهة أخرى، وبعد الحصول على الإجابات وتبويبها تم التوصل إلى النتائج التالية:

ب.1. المداخل الأساسية: تشمل هذه المداخل على العناصر الأساسية التي تؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم هذه العوامل الموقع الجغرافي، اليد العاملة والمواد الأولية.

الجدول 5: "المداخل الأساسية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

المداخل الأساسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
ملائمة الموقع الجغرافي	3,75	1,070	عالي
كثافة اليد العاملة	3,90	1,210	عالي
وفرة الموارد الأولية	3,55	1,191	عالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول (5) يتضح أن عينة الدراسة تتمتع بمستوى عالي للعوامل التي تندرج في إطار المداخل الأساسية بحيث تجاوزت كل المتوسطات الحسابية قيمة 3.50، واحتلت كثافة اليد العاملة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.90 وانحراف معياري قدره 1.210 وبدرجة عالي، ثم يلي ذلك عامل ملائمة الموقع الجغرافي بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.75 وانحراف معياري قدره 1.070 وبدرجة عالي. أما عامل وفرة المواد الأولية فقد احتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يقدر بـ 3.55 وانحراف معياري قدره 1.191 وبدرجة عالية، ومما سبق يمكن استنتاج أن:

- المؤسسات محل الدراسة تنشط في سوق عمل ممتاز من حيث الكثافة مما يمنحها فيما بعد سيطرة أكبر على معايير انتقاء كفاءة العمالة المراد توظيفها والتحكم أكثر في ظروف العمل؛
- المؤسسات تنشط في ظروف جد ملائمة تتعلق بالقرب من الأسواق المستهدفة، شبكات النقل والخدمات اللوجيستيكية مما يسمح لها بالتحكم أكثر في ظروف المنافسة ومراقبة المنافسين ورصد سلوكيات العملاء؛
- عينة الدراسة لا تعاني من مشاكل تتعلق بالتموين، كما أن وفرة المواد الأولية يسمح بالضغط أكثر على تكاليف المدخلات وهو ما يكسب المؤسسات ميزة تنافسية لا سيما على مستوى الأسعار.

ب.2. المداخل العامة:

من خلال الجدول (6) يتضح أن عينة الدراسة تتمتع بمستوى ضعيف إلى متوسط للعوامل التي تندرج في إطار المداخل العامة بحيث عبرت المؤسسات عن جودة التكنولوجيا في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.75 وانحراف معياري قدره 1.070 وبدرجة متوسط، يليها في المرتبة الثانية حجم التعليم الأساسي بمتوسط حسابي يقدر بـ 2.70 وانحراف معياري قدره 1.129 وبدرجة متوسط، في حين احتل كل من مستوى البنية التحتية وتوفر و تنوع مصادر التمويل المرتبتين الأخيرتين بمتوسط حسابي (1.70 و1.65) وانحراف معياري (0.801 و0.813) وبدرجة ضعيف على التوالي.

الجدول 6: "المداخل العامة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

المداخل العامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
توفر وتنوع مصادر التمويل	1,65	0,813	ضعيف
جودة التكنولوجيا	2,75	1,070	متوسط
مستوى البنية التحتية	1,70	0,801	ضعيف
حجم التعليم الأساسي	2,70	1,129	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ومما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- أن المؤسسات تستخدم تكنولوجيا متقادمة نسبيا نظرا لارتفاع تكلفة التقنيات المتقدمة وأساليب التصنيع الحديثة من جهة واحتكارها لدى الدول المتقدمة من جهة أخرى،
- تزامن هذه النتائج مع أرقام المرصد الوطني لحماية الطفولة حيث سجلت الجزائر أزيد من مئتي ألف حالة تسرب مدرسي وأكثر من نصف مليون طفل خارج مقاعد الدراسة،
- أن المؤسسات تعاني بشدة من ضعف مصادر التمويل اللازمة لتنشيط حركية المشاريع الاستثمارية نظرا لغياب شركات رأس المال المخاطر وارتفاع معدلات الفائدة، إضافة إلى تدهور شبكات النقل، شبكات الصرف الصحي، خدمات الاتصالات والكهرباء وتفاقم مشاكل العقار.

ب.3. المداخل المتقدمة:

يتبين من خلال الجدول (7) أن المؤسسات محل الدراسة قد عبرت في المرتبة الأولى عن جودة التعليم العالي بمتوسط حسابي (2.70) وانحراف معياري (1.174)، يلي ذلك حوكمة نشاطات المؤسسة بمتوسط حسابي (2.65) وانحراف معياري (1.182)، في حين احتل تبني الذكاء الصناعي بمتوسط حسابي (2.50) وانحراف معياري (1.192)، متبوعا بدرجة تقدم البحث و التطوير في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (1.142)، وأخيرا حقوق الملكية الصناعية بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (1.333).

الجدول 7: "المداخل المتقدمة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

المداخل المتقدمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
درجة تقدم البحث والتطوير	2,40	1,142	ضعيف
حقوق الملكية الصناعية	2,25	1,333	ضعيف
جودة التعليم العالي	2,70	1,174	متوسط
تبني الذكاء الصناعي	2,50	1,192	متوسط
حوكمة نشاطات المؤسسة	2,65	1,182	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ومما سبق يمكن التوصل إلى:

- أن هذه المؤسسات قد استفادت نسبيا من مخرجات التعليم العالي من خلال توظيف خريجي الجامعات وإبرام عدة عقود ما قبل العمل بالتعاون مع أجهزة مساعدة الإدماج كالوكالة الوطنية للشغل.
- أن العينة تتحكم نسبيا في عوامل الإفصاح بالقوائم المالية والالتزام بضوابط المسؤولية والعلاقة الحسنة بين مجالس الإدارة والمساهمين، وذلك نظرا لصغر حجمها وبساطة تركيبتها.
- أن المؤسسات لا تبذل مجهودات في إطار البحث العلمي وتطوير أساليب الانتاج والتصنيع والتوسع في دراسة الأسواق والتي تتطلب مواردا مالية ضخمة، الأمر الذي يدفع بها إلى تقليد نماذج متقادمة من الذكاء الصناعي لتفعيل أنشطة الانتاج، التوزيع وحتى التسويق.
- تأثير الأسواق الموازية نتيجة تراجع نشاط أجهزة المراقبة وعدم التطبيق الصارم للإجراءات الردعية من جهة، وكذا استيراد أغلب التقنيات من الخارج في ظل غياب الابتكار الصناعي المحلي.

ب.4. مداخل الاستدامة

يتبين من خلال الجدول (8) وبحسب آراء مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة لعينة الدراسة فإن عامل الالتزام بمعايير الجودة احتل المرتبة الأولى حيث سجل متوسطا حسابيا (2.55) وانحرافا معياريا (0.945) وبمستوى متوسط، فيما اعتبرت مستوى التكوين المتخصص في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.20) وانحراف معياري (0.894) وبمستوى ضعيف، ، أما حجم الابداع والابتكار فقط احتل المركز الأخير كأضعف هذه العوامل بمتوسط حسابي (1.85) وانحراف معياري (1.182).

الجدول 8: "مداخل الاستدامة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

مداخل الاستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
حجم الإبداع والإبتكار	1,85	1,182	ضعيف
مستوى التكوين المتخصص	2,20	0,894	ضعيف
الالتزام بمعايير الجودة	2,55	0,945	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ويمكن تفسير هذه النتائج:

- أن هذه المؤسسات لا تهتم بجودة المنتج، كما أن أغلبها ينشط على مستوى الأسواق المحلية فقط وبالتالي فهي تجاري سلوكيات المستهلكين (الاهتمام بالكمية والأسعار).
- غياب مراكز التدريب والتكوين ذات الاختصاصات العالية والتي تسمح للعمال باكتساب مهارات وظيفية وتسييرية تزيد من أداء المؤسسة وتقوي مكانتها في السوق، فضلا عن سوء العلاقة بين المؤسسات ومراكز البحث.
- افتقار عينة الدراسة لعدة مقومات كثقافة الابداع وضعف القدرة على توليد الأفكار الجديدة وعدم تثمين رأس المال البشري الذي يعتبر أساس ابتكار التقنيات والأساليب التصنيعية التي تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة واستدامة ميزاتها التنافسية.

ب.5. المداخل الاستراتيجية

اختلف الدراسات حول مسألة السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال الجدول (9) فإن المداخل الاستراتيجية تعرف مستويات ضعيفة إلى ضعيفة جدا، وفي هذا الصدد فقد سجل التسيير الاستراتيجي متوسطا حسابيا يقدر بـ 1.85 وانحرافا معياريا قدره 0.813 ، ثم يلي ذلك الرؤية الاستراتيجية بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.65 وانحراف معياري قدره 0.587 وفي نفس السياق فقد احتل التشخيص واليقظة الاستراتيجية المرتبة الثالثة من حيث المستوى بمتوسط حسابي يقدر بـ 1.50 وانحراف معياري قدره 0.688.

الجدول 9: "المداخل الاستراتيجية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

المداخل الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
التسيير الاستراتيجي	1,85	0,813	ضعيف
التشخيص الاستراتيجي	1,50	0,688	ضعيف
التحليل الاستراتيجي	1,45	0,605	ضعيف جدا
الرؤية الاستراتيجية	1,65	0,587	ضعيف
اليقظة الاستراتيجية	1,50	0,688	ضعيف

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ويمكن تفسير هذه النتائج على النحو التالي:

- ضعف عينة الدراسة على تتبع تحقق أهدافها الاستراتيجية والعمل على تحديد البدائل المستقبلية، ويرجع ذلك إما لاعتماد المؤسسة على خبرتها الماضية والحدس والتجربة في التسيير أو لعدم وجود نظام معلومات متكامل وضعف الموارد المالية ونقص الكفاءات.
- أن هذه المؤسسات عاجزة عن خلق تصور جديد لحالتها المستقبلية التي تسعى لبلوغها وبالتالي القدرة على تجاوز الأنماط التقليدية للتراكيب والأنشطة التي لا تخدم مصلحتها، كما أنها تعتمد في المقابل على الأساليب التقليدية في التخطيط والتي تتطلب مرونة أكبر لمجاراة التطورات البيئية الحديثة.
- أن عينة الدراسة لا تتمتع بالقدرة على رصد تغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها ولا حتى التنبؤ بالتحولات ذات العلاقة بدرجة استقرار أو نمو الأسواق، ضبط سلوكيات العملاء وتحديد حركية المنافسين وحصصهم السوقية.
- غياب خلية لليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف أنظمة المعلومات وكذا افتقار العمال للكفاءات والمهارات اللازمة.

الخاتمة:

إن إرساء منهجية فعالة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يستدعي تسطير استراتيجية تتضمن تكامل عوامل الدعم والتطوير على مستوى التمويل، التكنولوجيا وتحسين البنية التحتية كأهم المداخل العامة، وكذا العمل على رفع جودة التعليم العالي وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى ضمان حوكمة علاقات المؤسسة والقدرة على توليد أساليب تصنيع أكثر نجاعة في إطار المداخل المتقدمة.

وقصد ضمان استدامة الميزات التنافسية للمؤسسة في ظل ارتفاع حدة التغيرات البيئية، فلابد من تنمية الاستثمار في الحلقات المعتمدة على الابداع والابتكار فضلا عن الالتزام بمعايير الجودة وترسيخ نظام تكوين متخصص، كما أن

رصد تحولات المحيط وتتبع حركية المؤسسة هما من أهم العوامل المؤثرة على خلق تصور جديد لوضعيتها الاستراتيجية في المستقبل، على ضوء تفاعل مجموعة واسعة من الشرائح و الجهات الفاعلة في تجسيد هذه المنهجية.

اختبار صحة الفرضيات:

- إن الضعف المسجل في المداخل المتقدمة والمستدامة لا سيما ما يتعلق بمجال البحث والتطوير، وتدهور الطاقات الابتكارية، بالإضافة إلى تبني نماذج تصنيع متقادمة وعدم تثمين رأس المال البشري كلها مشاكل حالت دون تطور التنافسية الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، فضلا عن تدني مستوى البنية التحتية وغياب نظام تمويل فعال كأهم المداخل العامة، وبالتالي فالفرضية الأولى صحيحة نسبيا.
- ضعف رصد تطورات المحيط الداخلي و الخارجي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التنبؤ بالتحولاتذاتالعلاقةبدرجةاستقرارأونموالأسواق،ضبطسلوكياتالعملاءوتتبعحركيةالمنافسينوحصصهمالسوقية، وهم ما يفسر أحد عوامل ضعف تنافسيتها الصناعية في الجزائر، وبالتالي فالفرضية الثانية صحيحة.

نتائج الدراسة:

- تركز المداخل التقليدية لدعم تنافسية المؤسسات على كثافة اليد العاملة والموارد الطبيعية، بينما تركز الأساليبالحديثةفياقتصادالمنافسةعلىالاستثمارفيالحلقاتالعاليةمنسلسلةالقيمة كالمعرفة والابتكار.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المداخل الأساسية لتعزيز تنافسيتها ذات درجة عالية من حيث ملائمة الموقع الجغرافي، كثافة اليد العاملة ووفرة المواد الأولية.
- تعاني المؤسسات من ضعف المداخل العامة كتقادم تكنولوجيا التصنيع نتيجة قلة مصادر التمويل إضافة إلى تدهور شبكات النقل، شبكات الصرف الصحي،خدمات الاتصالات و الكهرباء و تفاقم مشاكل العقار.
- تعرف المؤسسات تذبذبا محسوسا في العوامل المتقدمة حيث أبدت تحكما نسبيا في حوكمة العلاقات والاستفادة من مخرجات التعليم العالي، بينما تبقى عوامل الذكاء الصناعي ودرجة تقدم البحث والتطوير دون المستوى الأمثل.
- تفتقر المؤسسات لعدة مقومات استدامة ميزاتها التنافسية كثقافة الابداع و ضعف القدرة على توليد الأفكار الجديدة و عدم تثمين رأسمال البشري، فضلا عن عدم الالتزام بمعايير الجودة وغياب نظام تكوين متخصص.

المراجع:

1. عامر محمد وجيه خربوطلي،(2014)، "العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 30، العددالأول.

2. محمد فايز العباسي، (2003)، "تنافسية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعةالأردن.

3. كمال رزيق، بوزعرور عمار، (يومي 20 و21 ماي 2002)، "التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

4. قوريش نصيرة، (يومي 17و18 أفريل 2006)، "آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، المنظم من طرف جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

5. عبد الرحمن بن عنتر (2002)، واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، العددالأول.

6. جمال بلخباط، (يومي 17و18 أفريل 2006)، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة" ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية" ، المنظم من طرف جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

7. معطى الله خير الدين، (يومي 17و18 أفريل 2006)، "إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، المنظم من طرف جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

8. Chosniel Elikem Ocloo, Selorm Akaba, David Kwaku Worwui-Brown, (2014), "Globalization and Competitiveness: Challenges of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Accra-Ghana", International Journal of Business and Social Science, Vol. 5 No. 4 [Special Issue].

9. Sibel Ahmedova, (2015), "Factors for Increasing the Competitiveness of Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) In Bulgaria", Procedia - Social and Behavioral Sciences, (195).

10. Ramadhilla Maghfira Utami, Donald Crestofel Lantu, (2014), "Development Competitiveness Model for Small-Medium Enterprises among the Creative Industryin-Bandung", Procedia - Social and Behavioral Sciences (115).

11. OCDE, (1999), "Les déterminants de la compétitive des PME, problèmes économiques".

12. http://www.mdipi.gov.dzاحياء-الإنتاج?/ 2017/05/25 16:45.